كافحوا مواطن الداء . .

للكاتبة زينب محمد حسين

تجتاح مصر فى هذه الأيام عاصفة من مشاريع الاصلاح الاجتماعى قصد بها اصلاح المجتمع وتوجيهه إلى الوجهة الصالحة .

وكثير من هذه المشاريع لم تمس الجوهر الحقيقى للمسألة الاجتماعية ، فهى انما تحوم حول الموضوع ولا تلق بنفسها فى غماره حتى تلمس موطن الداء فيه .

ولنأخذ مثلا مرض تعدد الزوجات ، ذلك الداء الاجتماعى الوبيل الذى استفحل خطره وتشعبت نواحيه وتعددت نتائجه الأثيمة بمرور الأيام وتتابعها ، ذلك الداء يترك لنا كل يوم دليلا ملموسا على خطورته ومع ذلك فرجالنا الاجتماعيون يعالجون نتائجه دون أن يبحثوا عن الأصل فيستأصلوه من منابته وينقذوا بذلك أمتنا من شر ماتتعرض له من مسئوليات مادية وأدبية لها أثرها الفظيع فى مستقبلها وفيما نرجو لها من رفعة وتوفيق .

وقد قرأت من أسابيع كلمة قيمة لوزير سابق للشؤون الاجتماعية فى هذا الشأن فاعجبنى قوله بأن عيوبنا الاجتماعية ، أو بالأحرى أمراضنا الاجتماعية تنحصر جميعها فى شىء واحد هو تعدد الزوجات . . وصاح برجال الحكم أن ينظروا فى أمره ويسرعوا بتلافيه .

وليست هذه هى الصيحة الأولى للمطالبة بعلاج أمر تعدد الزوجات ، ففى سنة ١٨٩٩ صاحها المرحوم الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية فى التقرير الذى قدمه إلى ناظر الحقانية وقتذاك وقد كان ذلك باعثا على التفكير الجدى فى هذا الأمر الخطير ، فنشطت القرائح وشحذت الهمم وأعدت التقارير ومع ذلك كانت كل تلك الثورة كزوبعة فى فنجان فسرعان ماخمدت وخبت وكتب عليها ألا تخرج إلى حيز التنفيذ حتى الآن .

والموضوع خطير يستحق منا البحث والتمحيص كما يستحق من حكومتنا النظر والاهتمام وهاهم الأطفال المشردون الذين يملئون الأزقة والطرقات ، والفتيات المشردات اللواتى يملأن الأرصفة ومحال الموبقات ، أكبر شاهد وأعظم دليل على خطورة تلك الجرائم وتلك للقصص الدامية التى تمثل كل يوم باسم الزواج .

ولست أدرى سببا واحدا يدعو الرجل إلى تعدد زوجاته مادام لا يملك دليلا شرعيا ضد زوجته الأولى يساعده على ذلك . وشر البلاء أن من يقدمون على تلك المهزلة المجرمة يكونون من الطبقات الدنيا ذوى الأجر اليومى المحدود وخصوصا طبقة العمال الذين يتزوجون

فى كل بلد يحلون به ، ولو حد منهم لا يفكر عند زواجه فى مسئولية الزواج وما يقتضيه من واجبات ، فيشقى بعد سنوات زوجته وأولاده ، كما يشقى بهم المجتمع ، وتضطرب حياته ، حتى اذا ما عجز عن ايوائهم واطعامهم قذف بهم الى عرض الطريق حيث الاستجداء والتشرد . . وحيث يتفننون فى أصول الإجرام والفساد .

وليس عندنا مع الأسف قانون واحد يقف هؤلاء المجرمين عند حد يسد أمامهم باب الرغبة الملحة فى دوام حالة تعدد الزوجات ، غير شاعرين إلا بما يصوره لهم خيالهم المريض من لذة التملك والإخضاع .

وها نحن نقرأ كل يوم لمقالات المطولة ونسمع الصيحات العالية فى ضرورة محاربة التشرد وغشيان محال الموبقات . فهل بحث الباحثون عن أصل البلاء ، ولمسوا موطن الداء ؟ هل عرفوا من هو الجانى الأكبر والمورد المقنع لتلك الجيوش الجرارة من الصعفاء والبؤساء ؟

إن الحكومة تنشئ الملاجئ كل يوم ، وتنشط للقضاء على كل ما من شأنه أن يحط من كرامتها أمام الدول الأخرى . ولكن ذلك لم يمنع تزايد الخطر ، لأن جذوره ثابتة لم تنتزع بعد ، ولأن فروعه لم تزل تغمرنا بثمارها العلقمية الجوفاء .

فإنشاء الملاجئ ليس علاجا حاسما لهذه الأزمة الاجتماعية الخطيرة ، انما هو علاج موضعى سرعان ما يستفحل بعده الداء ويتعاظم ؛ وفى هذا خطره على ضياع أموال الأمة والتأثير على ميزانيتها المحدودة ، تلك الأموال الضخمة التى نحن فى أمس الحاجة اليها لتنفيذ مشروعاتنا الحيوية الإصلاحية المفيدة .

إن الزواج فى حد ذاته رابطة مقدسة لها قدسيتها واحترامها ، وهو الطريق الصحيح لحفظ كيان المجتمع ، وحماية الجنسين من التدهور الخلقى . فاذا كان الرجل لا يحترم تلك الرابطة ويلق بزوجه وأولاده فى ظلمات الطريق ، فلا يمكن اذن أن يعتبر زواجه شرعيا تحلله الشرائع والتقاليد ، بل هو محرم وفاسد أيضا .

واذا كانت الشريعة الإسلامية قد حللت تعدد الزوجات ، فانما قد فعلت ذلك فى ظروف غير ظروفنا وأوقات غير أوقاتنا ، وهى لم تتخذ اباحة التعدد وسيلة لإحداث الفوضى فى الأسرة المسلمة ، وانما شرعت هذه الاباحة لأغراض طيبة لمصلحة الأسرة ذاتها لا لمجرد الهوى وإشباع الشهوة العمياء . فالزواج له تبعات ومسئوليات ؛ ومن أجل ذلك لم تتركه للعبث به ، بل أحاطته بسياج قوى من الشروط الواجب توفرها للإباحة . وقد قال تعالى (فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة) .

والزواج بواحدة هو أصل الفطرة فى الإنسان ، فاذا مادعت لضرورة إلى التعدد ، وجب أن يكون ذلك لسبب قوى تحلله الشرائع ولا يخشى منه الجور .

ولو أننا وقفنا عند حدود الشريعة فى تصرفاتنا لأغنينا أولى الأمر منا عن سن الشرائع والأحكام التى تكبح جماح ذوى النفوس الشريرة الذين يتذرعون بحجة أن الإسلام أباح التعدد آخذين بظواهر الأمر غير مدركين حكمة مشروعيته .

ومما لا شك فيه ، وهو ما انتبه إليه رجال المجتمع أن تعدد الزوجات مع عدم القدرة على إقامة حدود الله تعالى مفسدة للأسر ، مضيعة للنسل مما يتعذر معه ايجاد جيش قوى تحتمى به الأمة إذا دعا داعى الوطن ، بل ستجد شبانا ضعفاء أنهك الجوع قواهم ، ونخر عظامهم ، وحطم أرواحهم ، وانتزع شجاعتهم .

فبالأسر تتكون الأمم ، وبالنسل تناط الآمال المستقبلة فى الرقى وبلوغ المثل العليا .

فاذا أردنا أن تخطو أمتنا الفتية خطوة موفقة وترفع رأسها عاليا بين مختلف الدول المتحضرة ، فعلينا أن نسرع بتنفيذ قانون تقييد تعدد الزوجات وتقييد الطلاق إلا فى الاحوال الاضطرارية التى تعترف بها هيئة من الرجال الاجتماعيين ، والرجال الشرعيين . وسيترتب على ذلك أن نوفر للدولة ألوف الجنيهات التى تنفقها على محاربة التشرد والتسول والرذيلة وإنشاء الملاجئ وسيتبع ذلك أيضا أن تقل عدد القضايا التى ترفع أمام المحاكم الشرعية ، وتقل الخصومات الزوجية والجرائم العائلية .

فبمحاربة التشرد يتضاءل عدد المجرمين ، ويسود الأمن فى البلاد ، وتقل حاجتنا الى السجون ، وتنقرض تلك المناظر المخزية التى تطالعنا فى شوارع المدينة ، مناظر البؤساء والمشردين التى نخجل منها أمام الأجانب الذين هم دعاة لنا فى الخارج عند عودتهم إلى بلادهم .

ولعمرى ان هذا الأمر وحده كاف لسرعة اعادة النظر فى تنفيذ قانون تعدد الزوجات ، فما بالنا بكل هذه الأمور مجتمعة ؟

زينب محمد حسين